حوليات آداب عين شمس المجلد 51 (عدد يوليو– سبتمبر 2023)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

الصراع وتحولات القوة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية وانعكاساته على النظام الدولي (1991–2022)

باسم عيسى احمد تليلان السليم*

كلية الدراسات العليا – جامعة مؤتة
Taimaa.basem@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/29
تاريخ قبول البحث: 2021/06/14
تاريخ النشر: 2023/09/30

المستخلص:

هدفت الدراسة للتعرف على اثر الصراع وتحولات القوة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية وانعكاساته على النظام الدولي من بعد تحوله الى احادي القطبية حتى عام 2021 ولتحقيق هذا الهدف بدأت الدراسة باستعراض العلاقات بينهما مقسمة الى ثلاثة مراحل أولاً: منذ تأسيس الصين الشعبية وحتى نهاية نظام ثنائي القطبية)1945–1991)، ثانيا: (بروز النظام العالمي الجديد 1992–2016) ثالثا:(مرحلة تقدم الصراع 2017 –)2022م بحثت في تحولات القوة بينهما من خلال مؤشراتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية وذلك لمعرفة مدى أثر هذا التحول والصراع بينهما على شكل النظام الدولي واجابت الدراسة على تساؤلاتها في الفصل الاخير واظهرت نتائجها ووضعت في الخاتمة اربع سيناريوهات محتملة بناء على ما توصلت اليه الدراسة .

كما استخدم في الدراسة منهج تحليل النظم الدولية، لعرض ومناقشة طبيعية التفاعلات الدولية بين الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية الصين الشعبية ضمن سلوكيات الدول الكبرى تعاونيا وصراعيا واستخدمَ أيضًا منهج صنع القرار في دراسة طبيعة القرارات الصادرة عن الدول موضوع الدراسة لتفسير كيفية اتخاذ القرار ومخرجاته ضمن سلوكيات صراعية وتعاونية تؤثر على النظام الدوليوطرحت الرسالة التساؤل الرئيسي التالي: " ما هي مؤشرات تحولات القوة في الصراع بين الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية الصين الشعبية كمُتغير دولي وما مدى انعكاسه على النظام الدولي ؟ والفرعي:
هل سيؤدي الصراع وتحولات القوة بين امريكا والصين لتغيير شكل النظام العالمي الى متعدد القطبية اوثنائي القطبية المرن؟

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2023.

اولا – خلفية الدراسة واهميتها

تنامت فكرة قيادة العالم بشكلها السياسي بعد مؤتمر وستفاليا 1648 الذي ارسى اسسا للنظام العالمي وان كانت مقصورة على القارة الاوروبية ابتداء، حيث كانت كل امبراطورية تنظر على انها تملك الحقيقة الكاملة والنظام المتطور الراسخ مقابل اعتقادها ان الانظمة العالمية هشة وغير مستقرة، فشكلت فكرة قيادة العالم من خلال القوة الشاملة هاجسا لكل دولة تشعر بانها اصبحت تشكل قوة عالمية منافسة لتحاول فرض نفسها ضمن نظام متعدد اوثنائي اواحادي القطبية وتسعى الى السيادة الاقليمة ثم العالمية وانفرادها بالقوة من خلال عرقلة ظهور اي قوة اخرى منافسة من المحتمل ان تصبح قوة دولية قادرة على التأثير خارج حدودها سياسيا اواقتصاديا اوعسكريا، كما هوالحال في بداية الالفية الثالثة فقد انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم بعد حرب باردة طويله مع الاتحاد السوفياتي السابق، انتهت بتفككه عام 1991 واعلان الرئيس الامريكي آنذاك بوش الاب النظام العالمي الجديد احادي القطبيه من خلال بقائها القوة الاعظم في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وقيادة العالم في حرب الخليج الاولى، الامر الذي عزز الوجود الامريكي السياسي والعسكري والاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط وأدى الى اختلال في الموازين الدولية سياسيا واقتصاديا وزاد من تبعية بعض الانظمة السياسية الى المعسكر الغربي والاوحد بقيادة الولايات المتحدة الامريكية

وقد ادى ذلك الى انفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولي والى فرض سياستها الرأسمالية وبسط هيمنتها على العالم، حيث بنيت السياسية الخارجية الامريكية على العالم بفرض نظام عالمي جديد 1991 يخضع للهيمنة الامريكية ويخدم مصالحها ويزيد من قوتها، كما سخرت لذلك تحالفات عالمية كثيرة ابرزها حلف شمال الاطلسي (الناتو) القوة العسكرية الاولى في العالم ليخدم تلك التوجهات، بالاضافة الى تبنيها سياسية منع ظهور اي لاعب دولي يحاول السيادة على اقليمه حتى لا يمكنه ذلك لاحقا من السيطرة على اقاليم اخرى كمرحلة خطيرة قبل وصوله الى سيادة العالم جزئيا اوكليا، وبذلك تمنع الولايات المتحدة الامريكية وجود اي كيان قوي في العالم يمكن ان يؤدي بالنهاية الى تراجع دورها من رأس الهرم الى منزلة متأخرة فيصبح النظام العالمي متعدد الأقطاب اوأن يعود ثنائي القطبية فعلى الرغم من السياسات الامريكية الساعية لبقاء هذا القرن امريكيا بحتا الا ان المؤشرات الاقتصادية والعسكرية تشير بقوة الى تراجع اقتصادها امام بعض الدول الصاعدة للساحة الدولية، نظرا لتنامي تلك القوى مثل قوة الصين الاقتصادية،العسكرية،الصناعية،الزراعية وتعزيز اقتصادها وتنوعه والتطور التكنولوجي الكبير للصين الامر الذي عزز قدراتها على الانفاق العسكري لتحتل الموقع الثالث بعد الولايات المتحدة الامريكية عسكريا، وادى بها لتأخذ دورا آسيويا من خلال زيادة نفوذها وتطوير علاقاتها مع دول الشرق الاوسط كونها المصدر الرئيس للطاقة وسوقا استهلاكية للبضائع الصينية وكذلك في المنطقة الافريقية من خلال السياسة الهادئة والقوة الناعمة وانشاء تكتلات دولية مثل: تجمع بريكس الذي ضم به دولا

كجنوب افريقا بالاضافة الى روسيا والبرازيل والهند وانشاء قواعد عسكرية مهمة في افريقيا مثل القاعدة الصينية في موريتانيا الامر الذي قد يؤدي الى تغيير في خريطة النظام العالمي الهرمي

كما استطاعت الصين ان تضع روسيا الى الجانب الحليف من خلال المصالح المشتركة والدبلوماسية المتقدمة، وكذلك الالتقاء على هدف مشترك وهونظام عالمي متعدد الاقطاب وتحقيق ذلك من خلال اتفاقات ضخمة بالمليارات وبالعملة المحلية لكل منهما والتنسيق المشترك بخصوص السياسة في الشرق الاوسط كالازمة السورية وانحياز النظامين الى المصالح الروسية في سوريا والمصالح الصينية في الشرق الاوسط التي تعززت نتيجة لتراجع دور الولايات المتحدة وخذلانها العديد من الدول العربية في الاتفاق مع السياسيات العامة تجاه ايران والازمة السورية والكيان الصهيوني والاستعاضة عن الوجود الامريكي عبر حلفاء اقليميين كظهور الكيان الصهيوني حليفا بديلا لالولايات المتحدة الامريكية في مواجهة ايران عبر شراء قوة المحتل للدفاع عن بعض الدول العربية، الامر الذي عزز تمدد المحور الروسي الصيني والاضرار في منطقة الشرق الاوسط على الرغم من ان الولايات المتحدة صاحبة نفوذ اصيل عليها والتي لن تستطيع العودة اليها اذا تم اخراجها منها بفعل حلول قوة اخرى تكون قادرة على التأثير المباشر في بقاء الانظمة العربية الحالية دون دعم اي تغييرات شعبية داخلية اوسياسية خارجية لا سيما ان الصين توسعت بعلاقاتها مع الخليج ومصر وبعض الدول العربية الافريقية، كما نافست الصين الولايات المتحدة الامريكية وحققت تفوقا في جزء من الميزان التجاري من خلال النموالناعم والهاديء السريع بنظامها المختلط الذي يدمج بين النظ امين الرأسمالي الاقتصادي والنظام السياسي الشيوعي الاشتراكي، وتقدمت في السبق التكنولوجي للاتصالات بشكل متسارع حيث استطاعت الصين ان تقفز قفزة كبيرة في نظام الاتصالات اقلقت ادارة الولايات المتحدة الامريكية والتي عرفت لاحقا بازمة (هواوي) التي استطاعت من خلالها اصدار تقنية 5G حصريا واتخذت الولايات المتحدة الامريكية بناء على ذلك قرارا بوقف تزويد الصين بمنتجات الاندرويد والابل ووقف برامج جوجل والواتس اب وفرض جمارك على عدد من البضائع الصينية محاولة بذلك منع انتشار التقنية الصينية الجديدة، الا ان الصين ردت بانشاء برامج موازية وفرضت ضرائب على اهم الصادرات الامريكية الزراعية كما استطاعت الصين من خلال تقدمها الاقتصادي ان تعيد بناء الجيش بطريقة متطورة ترتكز على التكنولوجيا واعادة الاهتمام بالقوى الفاعلة مثل سلاح الجووقوة الصواريخ وانشاء سلاح البحرية وتقليص الاعداد البشرية، وخلال فترة تزعم الرئيس الامريكي السابق ترامب للولايات المتحدة الامريكية (2017–2021) توترت العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية خاصة عام 2020 عندما اصدر سلسلة من اتهاماته الى الصين بانها صانعة فيروس كورونا، الامر الذي اثر بشكل كبير على الحياة الاقتصادية في العالم اجمع وتأثرت منه الولايات الاميركية المتحدة ودول اوروبا ودول العالم الثالث في حين ارتفعت اسعار السلع عالميا وادى الى رفع تكلفة الشحن، مما انعكس بشكل ايجابي على الاقتصاد الصيني اولا ثم

على الاقتصادات الكبرى مثل: الولايات المتحدة الامريكية كما ان اتهام الرئيس الامريكي للصين انها السبب الرئيس في انتشار الفيروس والخلاف الوجودي على تايوان نتيجة لعدة اعتبارات اهمها حرب شبه الموصلات ولاهميتها السياسية، الجغرافية، الاستراتيجية لكلا الدولتين وتنامي توسع الصين عبر مبادرة الحزام والطريق واصرارها على انشاء وتعزيز التحالفات السياسية والعسكرية لا سيما بوجود الحرب الروسية على اوكرانيا التي اصبحت تظهر روسيا كحليف رئيسي للصين قد يؤدي الى فكرة تطور الصراع الامريكي الصيني الى أشكال اقتصادية وعسكرية اخرى مثل امكانية طرح عدد ضخم من سندات الخزينة الامريكية التي تملكها الصين للبيع مرة واحدة لمحاولة الاطاحة بالدولار اونشوب توتر عسكري في بحر الصين الجنوبي ربما يؤدي الى انهيار شامل اوتدمير لاحدى القوتين اواضعافها ؛ ومن ثم خلخة النظام الدولي القائم وانعكاس ذلك على العلاقات الدولية بشكل عام مما يوضح ان تطور الصراع الامريكي الصيني قد يؤدي الى نتائج حتمية تغير بنية النظام العالمي بحيث يصبح ثنائي اومتعدد القطبية .

تحاول هذه الدراسة الاستشرافية ان تتناول القوتين والصراع بينهما وتحولات القوة بكافة اشكالها ومعرفتها والبحث بمدى تأثيرها وانعكاساتها على النظام الدولي من خلال دراسة مؤشرات القوة لكل دولة وتطوراتها وما اختلف من موازين سياسية وعسكرية واقتصادية وعلمية ومدى تأثير ذلك على النظام الدولي.

ثانيا– مشكلة الدراسة:–

بعد ان هيمنت الولايات المتحدة الامريكية على قمة النظام العالمي كقوة عسكرية اقتصادية تكنولوجية علمية كان هاجسها الحفاظ على هذه الهيمنة ليصبح القرن الحالي قرنا امريكيا يجسد حلم الامبراطورية الممتدة وكان من المنطق السياسي التحوط من اي قوة قادمة محتملة لكن لم يكن ضمن التوقعات المنظورة دولة تصنف من العالم الثالث تصبح ندا لها وهي جمهورية الصين الشعبية وجاء ذلك نتيجة للتطور الكبير للاقتصاد وللقوة بكافة ابعادها التقنية والعسكرية والسياسية وصعودها بشكل هادئ بحيث شكلت هاجسا حقيقيا لدى الادارة الاميركية على وجه الخصوص وعلى الدول المتقدمة في العالم عموما خشية استمرار تحولات القوة في الصراع الامريكي الصيني لصالح كفة الجمهورية الصينية التي تعد من الانظمة الشمولية والاستبدادية والتي تهدد نفوذهم واسواقهم ونفطهم، واصبح القلق العالمي اكبر لدى الدول الكبرى عندما ادركتالصين في عهد تشنغ ان التوسع الاقتصادي والتكنولوجي يتطلب قوة عسكرية متطورة تكون قادرة على حمايته في البروالبحروالجو.

ان تحولات القوة في الصراع الامريكي الصيني لصالح الصين بدأت تشكل تحديا حقيقيا لأستمرار النظام العالمي بشكله الحالي احادي القطبية وما يترتب عليه من اثار سلبية اوايجابية على النظام الدولي باسره فقد جاءت هذه الدراسة الاستشرافية لتبحث في تطورات القوة وتحولاتها بين الدولتين وبحث اوجه الصراع بينهما وما مدى انعكاسها على النظام الدولي

ثالثا –أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف الآتية:

1- البحث والتحليل في تحولات القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية من خلال المؤشرات الدالة على هذه التحولات لدى جمهورية الصين الشعبية بالمقارنة مع ذات القوة لدى الولايات المتحدة الامريكية والبحث والتحليل في الصراع بين القوتين من خلال مؤشر قضية تايوان المركزية ومناقشة مؤشرات تحولات القوة بين الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية الصين الشعبية وفي انعاكسات تحولات القوة على النظام العالمي ومدى احتمال تغير بنيته وشكله

رابعا- تساؤلات الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

"ما مدى انعكاس الصراع وتحولات القوة بين امريكا والصين كمُتغير دولي على النظام العالمي وما طبيعة هذا الأثر على شكل النظام الدولي، وعلى التفاعلات بين مكونات المجتمع الدولي ؟"

خامسا–اهمية الدراسة:

تأتي اهمية هذه الدراسة من خلال سعيها لتوفير نتائج جديدة للباحثين الأكاديميين والمهتمين في العلاقات الدولية خصوصا لأهمية محورالدراسة وهوتحولات القوة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين واثره على النظام الدولي كما تسعى ان توفر مادة علمية عن الصراع الامريكي الصيني وتحولات القوة من معظم جوانبها وأسبابها ونتائجها وانعاكساتها على النظامين العالمي والدولي .

سادسا – حدود الدراسة:

1 – الحدود المكانية: النظام الدولي بشكل عام والولايات المتحدة الامريكية وجمهورية الصين كحالة خاصة ونطاق تفاعلاتها.

2- الحدود الزمانية: تقتصر الحدود الزمانية للدراسة على الفترة مابين عامي(1991- 2022) كمؤشر على بداية نظام عالمي جديد بدأ بشكل واضح بالظهور عام 1991 ولغاية 2022 وهي فترة انتهاء الدراسة حيث وصف النظام العالمي بأنه احادي القطبية

سابعا–منهجية الدراسة:

دأبت هذه الدراسة على استخدام مناهج البحث في العلوم السياسة لمحاولة الوصول الى نتائج دقيقة يستطيع الباحث ان يبني عليها الاجابات المطروحة للدراسة بشكل علمي يسهل الوصول الى الاهداف المرجوة ويؤدي بالنتيجة الى البحث بطريقة علمية سليمة وفق احتياجات الدراسة ذاتها وقد اعتمدت الدراسة على المناهج التالية:

أ- منهج تحليل النظام الدولي:

يركز هذا المنهج على أنظمة العالم بدلاً من الدول الوطنية، وعلى ضرورة النظر في العمليات التاريخية؛ لأنها تتكشف على فترات طويلة من الزمن، وعلى الربط بين الهيئات ذات الإطار التحليلي المعرفي المنفرد التي يُنظر إليها عادة على أنها تختلف عن بعضها البعض، مثل: التاريخ والعلوم السياسية، والاقتصاد، وعلم الاجتماع. وهويصف النظام العالمي كواقع اجتماعي يتألّف من دول مترابطة، وشركات، وأسر، وطبقات، وجماعات ذات هويات من جميع الأنواع. كما يحدد ويسلّط الضوء على أهمية اللحظات الرئيسة في تطور النظام العالمي الحديث.(الخزرجي:2005،ص188)

كما ذهب لارسون الى تقسيم المنهج لدارسة الانظمة الدولية وفق ثلاثة مستويات اولها الجذور التاريخية للعلاقة بين دولتين اواكثر المحددة للتحليل ثم الانتقال الى السمة العامة للنظام الدولي وهي الاقتصاد الرأسمالي حاليا الذي يعتمد بالضرورة على الانتاج والاستقطاب وفائض القيمة وكافة المؤشرات الاقتصادية واخيرا التعامل مع اللاعبين الدوليين وخصوصا الدول وفقا للقوميات والمؤشرات السياسية والوطنية على الرغم من انه ركز على دراسة انظمة العالم وتفاعلاتها بدلا من البحث في الدول ذاتها لكنه اكد ان المنهج لدراسة التفاعلات بين النظم الدولية ينطلق من اساس الدولة وهي القومية الكاملة وان ادعى النظام الحاكم غير هذا، لأن الدول تحاول ان تميز نفسها ونظامها بقومية كاملة ان منهج تحليل النظم الدولي في تطبيقه على النظام العالمي الحالي يخضع لدراسة فترات انتقالية تؤشر الى تغيير وشيك على شكل النظام العالمي الحالي من ضمنها تقلبات ونكسات اقتصادية هائلة ثم تحولات القوة في الموازين السياسية والعسكرية للعديد من الدول والمنافسة الصناعية والعلمية فيما بين الدول المسيطرة على النظام الدولي اومن هوفي مواجهتها الامر الذي قد يؤدي الى انهيارات اقتصادية عالمية ستفضي ربما الى صراع مدني تقدمي اوعسكري قمعي يؤدي الى تغيير شكل النظام السياسي العالمي مما يتيح للمنهج ان يدرس تحولات القوة واثرها على شكل النظام الدولي الذي يمكن ان يحدد انتظام اوعدم انتظام التفاعلات بين اللاعبين الدوليين هذا وسوف يتم الاستفادة من منهج تحليل النظام الدولي في دراسة طبيعية التفاعلات الدولية ضمن سلوكيات الدول الكبرى تعاونيا وصراعيا، وحيث تشكل العلاقات الامريكية الصينية في تفاعلات النظام الدولي جانبا مؤثرا في نمط وسلوكيات الدول في سياق البحث في مدخلات ومخرجات النظام الدولي

ب – منهج صانع القرار

ان منهج صانع القرار واحد من اهم المناهج التي يمكن استخدامها في مجال دراسة العلاقات الدولية وخصوصا السياسة الخارجية والدراسة موضوع البحث حيث يهتم بتحليل ودراسة كافة المؤثرات المحيطة بصانعي القرار السياسي الخارجي، والذي هم بطبيعة الحال يشغلون مناصب سياسية رفيعة في دولهم الوطنية ولهم دور اساسي في اعداد القرار السياسي سواء اكان بالوحدة القرارية ام من خلال مؤسسات ديموقراطية اومن

خلال قرار الرئيس اوالزعيم، كما يتيح المنهج دراسة المؤثرات والمتغيرات الاقليمية والمحلية حول صانع القرار كالجغرافيا والاقتصاد والتكنولوجيا والقوة العسكرية والرأي العام وتوازن القوى في الإقليم والتنظيم الإداري في الدولة ذاتها، بالإضافة الى الاخذ بعين الاعتبار مدى تأثير الرأي العام والأحزاب الفاعلة وجماعات الضغط والمصالح والشركات المتعددة الجنسيات وتوازن القوى الإقليمي والدولي على صانع القرار (كبة:2018،ص 143)وسيتم من خلال هذا المنهج تحليل سلوك صانعي القرار للدول موضوع الدراسة ضمن المؤثرات التي يستخدمها المنهج وفق ابرز منظرية سنايدر وفرانكلكماسيتم استخدام منهج صنع القرار في دراسة طبيعة القرارات الصادرة عن الدول موضوع الدراسة وحيث يظهر نمط اتخاذ القرار في وحدات خاصة في السياسة الخارجية الامريكية وفق نمط تحقيق المصالح القومية الامريكية وفي مقابل ذلك دراسة عملية صنع القرار الصيني في ضوء البيئة الداخلية والخارجية والوحدات الخاصة في تفسير كيفية اتخاذ القرار ومخرجاته ضمن سلوكيات صراعية وتعاونية تؤثر على النظام الدولي .

ثامنا: نظريات الدراسة

إن موضوع الدراسة يتعلق في تحولات القوة بين الولايات المتحدة الأميركية كقوة كبرى وبين جمهورية الصين الشعبية كقوة صاعدة وانعكاساتهما على شكل النظام الدولي ويشير هذا المفهوم الى تحول نسبي ونوعي في العديد من اشكال القوة بين دولتين اواكثر تكون احدهم الأكثر قوة وأهمية في مرحلة ما وتكون مهيمنة ومسيطرة في النظام الدولي وتبدأ اشكال القوة بالتحول فتصبح النسب تتقارب عسكريا واقتصاديا وتصل الى مرحلة الذروة فتصبح مقومات الدولة المنافسة تعادل اوتفوق الدولة المهيمنة ويصبح اثر هذا التحول واضحا عبر انتقال السيطرة الدولية الى مناطق التأثير التي تصلها مؤسسات تلك الدولة وتتضمن نشر القواعد العسكرية وتوقيع اتفاقيات الدفاع المشترك والإتفاقيات الإقتصادية، وتصبح هناك استراتيجية احلال للقوة من خلال تطور تلك الدولة المنافسة،لتأخذ مكانتها الدولية الهرمية الجديدة في النظام الدولي ولا يعني بالضرورة ان تنتهي الدولة المهيمنة انما من الممكن ان تأخذ مكاناً اقل تأثيراً في النظام الدولي بعد تحول القوة بمفهومها الشامل الى دولة صاعدة اخرى (ابادو:2020،ص93)

فقد اخذت القوة شكلا مفاهميا تطور مع التطور التكنولوجي والمعرفي، حيث لم تعد القوة العسكرية وحدها هي الشكل الوحيد الذي يعكس قوة الدولة فقد تباينت الاسباب واصبحت القوة الشمولية هي القوة الحقيقية التي يمكن ان تحسم اي صراع لصالحها والتي تجمع بين معظم اشكال القوة وكل ذلك يعني بصورة اواخرى الحصول على القوة التي تمكن اللاعب الدولي من ادارة الصراع بشكل يتيح له الحصول على افضل النتائج الممكنة (عطوان:2010،ص71)،ولأجل ذلك يرى الباحث ان النظريات التي يمكن تطبيقها والإستدلال بها هي نظرية القوة وادارة الصراع ونظرية اللعبة .

تاسعا: الدراسات السابقة

1–دراسة (حسين، 2021) بعنوان: (العلاقات الأميركية الصينية ما بعد جائحة كورونا)

قارنت الدراسة حالة الحرب الباردة بين الإتحاد السوفياتي واميركا من جانب والعلاقات بين اميركا والصين من جانب اخر واجابت بأنها لا تشبه ابدا العلاقات الثنائية بينهما، وركزت الدراسة على التحول الجذري في العلاقات بين البلدين بعد جائحة كورونا وتشير الدراسة الى وجود اختلافات كثيرة ناشئة اومتطورة بعد الجائحة وإن هذا من الممكن أن يتيح للصين فرصة التقدم خطوة عن الولايات المتحدة في السيطرة على جزء كبير من النظام الدولي .

2– دراسة (الجمل، 2020) بعنوان: (الصراع الأميركي الصيني وأثره على النظام الدولي) ان الدراسة بينت منافسة الصين لاميركيا خلال العقدين الماضيين بشكل كبير ادى الى الاخلال ببعض محاور القوى الدولية بين البلدين وبينت تقدمها وتحول اهتمامها بالقوى الاستراتيجية كبناء متزامن مع القوة الاقتصادية بل وتعززها، كما بينت الدراسة المخططات الصينية لبسط نفوذها الجيوستراتيجي الاقليمي والعالمي والذي يمكنها من الامداد بالطاقة وتأمين الحركة الاقتصادية بشكل سهل وآمن، وبذلك تكون الدراسة قد عرضت تطور الصين وتحول القوة فيها في حين انها اغفلت الدراسة ابراز حقائق القوة الامريكية ومقارنتها بالقوة الصاعدة .

3– دراسة (الحباشنة،2011) بعنوان:(العلاقات الأميركية الصينية الثلاثة عقود الماضية 1979 –2009) قدمت الدراسة تحليلا واسعا في القضايا الرئيسة والهامة التي شكلت المصالح العليا بين الولايات المتحدة الأميركية وبين جمهورية الصين الشعبية، وما بني عليها من من اوجه تعاون اوصراع .

وبحثت الدراسة في تطور العلاقات بينهما وانتقالها من دبلوماسية ناعمة الى تنافسية صراعية تحمل عدة اوجه اصلت النزاع بينهما واهمها سعي الصين الدائم لامتلاك المزيد من القوة الاقتصادية التي ستمكنها عبر سياستها الناعمة للمنافسة العالمية وربما الثنائية ومن ثم بحثت في تطور القوة العسكرية الصينية وسعيها لامتلاك قوة تحمي اقتصادها العملاق ثم تصبح هذه القوة مدعاة للمنافسة القطبية مع الولايات المتحدة الامريكية خصوصا بعد تراجع دور الإتحاد السوفياني في نهاية الثمانينيات

المطلب الاول

مؤشرات تحولات القوة بين الولايات المتحدة الاميركية وجمهورية الصين الشعبية (1991–2022)

اتسمت العلاقات الأميركية الصينية بطبيعة علاقات متفاوتة ما بين التقارب والتباعد والالتقاء والتنافر، فمن خلال الإستطراد التاريخي لهذه العلاقة بكافة الأوجه نجد ان عمليات التقارب تشمل الإحتواء من الإدارة الأميركية والصمت والصعود من الإدارة الصينية، لأجل ذلك كان لدى الدولتين ايمان حقيقي بوجود صراع ونزاع وتنافس بينهما وما تقارب العلاقات الا من اجل امتصاص غضب الاخر والإستفادة منه قدر المستطاع لتحقيق المصالح العليا تجارياً وعسكرياً وحيث ان تحولات القوة في النظام الدولي تعني بالتأكيد ان هنالك بقاء وسيطرة وذهاب وغياب وتحول في مراكز القوة العالمية نتيجة لتحولات قوة الإقتصاد والقوة العسكرية والنفوذ والقوة السياسية وسياسة الاحلاف فستناقش في هذا المطلبالمؤشرات التالية:

اولا –: المؤشران الاقتصادي والسياسي لقضية تايوان المركزية

لاقت تايوان اهتماما كبيرا جدا من الولايات المتحدة الاميركية لما يشكل وجودها من اهمية استراتيجية وعسكرية واقتصادية لها قبل ان تخرج من فقرها على شكل معجزة اقتصادية كبيرة حققت واحد من اعلى الدخول بالعالم عام 2019 اذ وصل دخل الفرد في تايوان الى 36 الف دولار اميركي سنويا كما حققت المكانة الإقتصادية رقم 22 في العالم من بين الإقتصادات القوية نتيجة لانشاء شركة TSMC التي أسسها رئيس الوزراء التايواني في نهاية السبعينيات حينما أراد ان يقول للعالم نحن هنا سنكون على خارطة الطريق وسيكون اقتصادنا قويا دون ان يكون لدينا نفط ودون ان يكون لدينا اي من موارد الطبيعية، اصبحت TSMCاكبر شركة بالعالم تصنع الرقائق اليوم وبشكل خطير تشكل هذه الشركة الإحتكار العالمي للصناعة العالمية العسكرية الامريكية فالطائرات بدون طيار وطائرات نقل الركاب وجميع المعدات العسكرية بالولايات المتحدة الاميركية تستخدم رقائق اوشبه موصلات من شركة TSMC وبالتالي اصبحت سلامة هذه الشركة وسلامة تايوان اولوية رئيسية للولايات المتحدة الامريكية الامر الذي دعا الكونغرس الاميركي ان يفرض على شركة TSMC انشاء مصنع صغير بقيمة 12 مليار لهذه الرقائق بولاية ايرزونا وذلك احتياطا لأن يبقى هنالك مصنع قادر على انتاج هذه الرقائق وبذات الوقت فإن الصين ترى مصلحتها بان تكون دولة في نظامين على غرار هون كونغ لأن الصين تدرك ان انضمام تايوان لها يعني اختصار سنوات متتالية للصعود نحوقمة النظام الدولي، ولكن الأمر لا يقف فقط عند صناعة الرقائق اوشبه الموصلات التي أصبحت أهم صناعة في العالم وتسيطر تايوان على ما حجمة 70% من إنتاج العالم لهذه الرقائق، مما جعل تايوان من أعمدة الاقتصاد العالمي فقد حقق الناتج العام لها الى ما يزيد عن 600 مليار دولار سنوياً بل يتعدى ذلك الى الاهمية السياسية والاقتصادية والجيوستراتيجية لتايوان والتي تزيد من نفوذ الصين البحري اذا ما ضمتها اليها، فحجم التبادل الاقتصادي الكبير أيضا مهم

جدا فاميركا تصدر السلاح والطائرات والدبابات وأسلحة الدفاع الجوي ومعظم صناعاتها العسكرية الى تايوان وتستورد منها الإنتاج التقني والتكنولوجي كما يعتبر التبادل الاقتصادي الصيني التايواني مهم للغاية حيث يصل سنوياً الى قرابة 500 مليار دولار بميزان تجاري يرجح لصالح تايوان مقابل قرابة 105 مليار دولار يصل حجم التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الأميركية، كما انتهجت الصين مع تايوان ذات السياسة بنقل الملكية الفكرية والاختراعات الصناعية الى الصين بهدوء وذلك عبر تسهيل الاستثمار لتايوان وباقي دول العالم الأمر الذي جذب كبار المستثمرين في تايوان للإستثمار في الصين وحيازتهم على دعم وتسهيل من الحكومة الصينية، حيث قدمت تسهيلات شملت انظمة للضرائب واولوية في تنفيذ المشاريع الحكومية وجميع مشاريع الإتصالات والتكنولوجيا الرقمية الذي تتقدم فيه تايوان على العالم أجمع

اما من الناحية السياسية فالصين تعتبر ان استمرار حكم القوميين على الجزيرة الذين يعتبروا تاريخيا هم اصحاب الحكم الشرعي على الصين كاملة هومدعاه لعدم الاستقرار ودعم المعارضة وابقاء لخطر قريب ووشيك يهدد استمرار الحكم الشيوعي إن هذا الإختلاف الجوهري المرتبط بمصالح سياسية واقتصادية وعسكرية وجيواستراتيجية دفعت الرئيس الصيني تشينبينغ الى التفكيرالجاد بضم تايوان بهدوء وحنكة واستقرارها كنظامين في دولة واحدة ولكنه يدرك تماما انها مصلحة قومية عليا للولايات المتحدة الاميركية، وبالتالي لحلف الناتوالامر الذي يجعل الحسابات اكثر تعقيدا وخطورة عند التفكير بأي اجراء عسكري ضد الجزيرةوبذات الوقت فان السياسة الاميركية تسعى للبقاء في رأس الهرم وتنتهج دائما منع اي دولة من احكام السيطرة على اقليمها حتى لا تنتقل الى السيطرة اوالتأثير على اقاليم اخرى ومن ثم تنافس على قيادة العالم لذلك فالولايات المتحدة الامريكية متمسكة بتايوان لأنها تشكل مصلحة قومية عليا للولايات المتحدة الاميركية (اندرو:2021،ص 254)معوض:2019،ص 91)

ثانيا:المؤشر الاقتصادي في تحولات القوة بين الولايات المتحدة الاميركية وجمهورية الصين الشعبية (1991 – 2022)

عملت الصين على سياسة الإنفتاح والإستقطاب واستطاعت بذكاء بناء اقتصاد دولة متقدمة ومتطورة من خلال اتباع الادارة الصينية سياسة استقطاب تضمنت منح تسهيلات ضخمة للشركات متعددة الجنسيات ومصانع دولية ضخمة لنقل اعمالهم الى الصين، الامر الذي نجح بالفعل لنقل صناعات اميركية واوروبية وغربية الى الاراضي الصينية مما انعكس علىتدريب الايدي العاملة الصينية ورفع مستوى الدخل ونقل المعرفة والتكنولوجيا من خلال الإستحواذ على اسرار الصناعات المتقدمة فارتفعت الصادرات الصينية بشكل كبير ودفع الصين الى تخفيض التعرفة الجمركية واتاحة المجال للمؤسسات المصرفية التجارية خارج الصين من انشاء فروعها داخل الصين خصوصا بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية وبذات الوقت فان الصين تدرك حجم قوة اميركا اقتصادياً

وعسكرياً وسياسياً وترسم سياساتها وفق سياسة الامتصاص والهدوء وتتعامل مع التحديات الاميركية بعقلانية مطلقة بحيث تكمن معظم خطواتها القادمة على عدم اظهار القوة اوالوصول الى صدام عسكري مباشر ينهي حلم تقدم الصين اويعيد تقدمها الاقتصادي الى سنوات مضت فانتهجت سياسية التطوير والتحديث والتقدم الإقتصادي الكبير المبني على التكنولوجيا ونقل التقنية الى جمهورية الصين بهدوء وانسيابية على الرغم من اتهامات بسرقة الملكية الفكرية من اميركا والإتحاد الاوروبي وبعض الاستفزازات المستمرة (البديري: 2015،ص 97)(بورشتاين:2001،ص 39)

بعد التزام الصين عام 2002 بمنظمة التجارة العالمية رسميا بالسير في برامج محددة للإصلاح الإقتصادي اصبحت المراهنة على نجاح اوفشل معدلات النموالإقتصادي ولكنه بقي يتزايد شيئا فشيئا وبشكل مطرد الى ان اصبح تزايده بطريقة لم يسبق لها بالعالم مثيل وبدأت بتحول ايجابي في القوة الإقتصادية بشكل كبير جدا مما حدا بالصين لأن تطور منظومتها التكنولوجية والبحثية ومن ثم العسكرية نتيجة هذا التطور الهائل في تحول القوة الإقتصادية بشكل غير متوقع خصوصا في مرحلة الريادة، حيث انعكس ذلك على البنية التحتية الصينية في معظم المدن خصوصا الصناعية وعلى شبكة الطرق والكهرباء والماء والمواصلات وبدأت بتعزيز التنمية في معظم مناطق الصين، كما ارتفع دخل الفرد السنوي من 390 دولار اميركي الى قرابة 6000 دولار خلال عقدين من الزمان تجاوزت فيه كل التوقعات المحتملة والممكنة فقد وصل معدل النموالسنوي الإقتصادي الصيني فيما يتجاوز 10%، حيث استطاع منذ عام 1992 وحتى عام 2022 ان يتجاوز كبرى الإقتصادات في العالم فتجاوز معظم الاقتصادات الضخمة جداً مثل الإقتصاد الفرنسي والبريطاني والياباني والالماني وتربع على ثاني اكبر اقتصاد بالعالم حتى نهاية عام 2022 (لينغ:2017،ص 126) (خوري:2016،ص 56)

ويبين الجدول المرفق تحول القوة الاقتصادية بين الصين بالمقارنة مع الولايات المتحدة الاميركية حتى عام 2021 حيث يظهر تقدما ملحوظا وسريعا للصين على الرغمتفوق الولايات المتحدة كما يلي:

وجه المقارنة	الولايات المتحدة الأميركية (بالدولار)	جمهورية الصين الشعبية (بالدولار)
عام 1979	اجمالي الناتج العام 2600 مليار	اجمالي الناتج العام 178 مليار
عام 2021	اجمالي الناتج العام 2100 مليار	اجمالي الناتج العام 1470 مليار
احتياطي النقد	146 مليار	320 مليار
احتياطي الذهب	8100 طن	1950 طن
براءات اختراع	59	69
الأقمار الصناعية	1897	412
التبادل التجاري	3.91 ترليون	4.1 ترليون
الصادرات	1.55 ترليون	2.26 ترليون

فائض الميزان التجاري	810 مليار	421 مليار
العجز الاميركي	375 مليار	0

،(الخالدي:2021،ص 149(توماس:2022 ص 39)

كل هذه المؤشرات والإنتاج الواسع والصادارات المتنامية بسرعة هائلة وانتاج متنوع في قطاع التكنولوجيا والدواء والسلاح والفضاء والأقمار الصناعية والسيارات والبطاريات والإتصالات والتفوق في مجال الإتصـــالات 5G ادى الى وجود اقتصاد عالمي تطور بسرعة مدهشة واستطاع ان ينتقل من دولة في العالم الثالث الى دولـــة متقدمة قد تسيطر على الرغم من نظامها الشمولي على جزء كبير من سياسات العالم وتعامل الحكومـــات مـــع شعوبها،كما عمدت ادارة الرئيس الصيني الى اعلان مبادرة الحزام والطريق عبر خطـــاب لـــه فـــي البرلمـــان الأندونيسي، طمح من خلاله بربط اسيا واوروبا وافريقيا بطريقين طريق بحري وطريق بـــري، امـــا الحـــزام فهوالطريق البري واما الطريق فهوالطريق البحري للحرير واعلن ان هذا الامر هوامر اقتصادي بحت يهدف الى ربط الاسواق التجارية ما بين العالم والصين وسيكون هنالك دعم بالمليارات لإنجاز البنى التحتية للمناطق التـــي يمر منها إما الحزام البري اوالطريق البحري وهذا الدعم سيكون ضمن ضمانات دعم امتياز في مينـــاء اودعـــم امتياز في مشروع اوملكية مشروع داخل هذه الدولةولكنمشروع الحزام والطريق يشكل خطرا سياسيا كبيرا مـــن وجهة نظر الولايات المتحدة الاميركية حيث ترى ان الصين لا تريد دعم اقتصادها فقط بل تريد ان تسيطر على العالم وان تفرض لها طريقا بريا وبحريا مع جميع دول العالم ليسهل سطوتها ومكانتها الدولية وقوتها بالإضـــافة الى توسيع دائرة الدين العام على الدول النامية لتصل الدولة الى عجزها عن سداد الدين ومن ثم وقوعها في فـــخ الإقتراض وتصبح دولة تبعية للصين وتحمل سياستها لا سيما ان الصين تدعم جميع الانظمة السياسية التي تحكم البلاد دون التطرق الى آلية الحكم أكان ديمقراطيا اودكتاتوري ولا اثر لديها من الناحية الإيدولوجية فهي تحتـــرم القيادة وتعزز وجودها بغض النظر عن سطوتها اومخالفتها للقانون الدولي اوقمعها لشعبها، وهذا سيشـــكل جـــذبا كبيرا لبعض الدولعلى الرغم من ان طريق الحرير لا يمر من اي ميناء عربي سوى قناة السويس، ثم في فلسطين حيفا ولكن تعاملها ليس مع فلسطين إنما مع الكيان الصهيوني لينطلق بعد ذلك الى اوروربا هذه المبادرة تشـــكل خطرا كبيرا على الولايات المتحدة الاميركية وتشكل دعما اقتصاديا ضخما للإقتصاد الصيني وتعني انها بـــؤرة ساخنة للنزاع وتخطط الولايات المتحدة الاميركية لقطع استمرار هذه المبادرة التـــي وضـــعت لنفســـها تاريخـــا لإنجازها عام 2049.(وانغ:2020،ص87)

اما بخصوص الاقتصاد الامريكي فهويعتبر اضخم قتصاد بالعالم ضمن عدة مؤشرات وقياسات دولية لعام 2022 ووفق حقيقة ان الناتج المحلي الإجمالي الأضخم عالميا بالاضافة الى ما تمتلكه الولايات المتحـــدة مـــن ثروات نقدية واحتياطية ومصانع واستثمارات وكل ذلك يجعلها في المرتبة الأولى، لا سيما انها تمتلك اكبر سوق استهلاكي ايضا في العالم وان عملتها الدولار هي العملة العالمية التي يتم فيها التبادل التجاري وخصوصا الطاقة

والنفط والصناعات الكبيرة، فقد وصل ذروته اجمالي الناتج العام الاميركي في بداية الثمنينات حيث بلغ ما يقارب 41% من اجمالي انتاج العالم، لكن مع وجود اقتصادات صاعدة واقتصادات قوية بدأت تنقص من الحصة الاميركية بسبب ضخامة النموالمجاور لها اوالمنافس لها، مثل الصين التي استطاعت ان تقتص من هذه الحصة ما يقارب 17.5% من انتاج العالم بينما انخفضت نسبة الولايات المتحدة الاميركية الى قرابة ربع الإنتاج العالمي حيث بلغت 23.6% من الناتج العام الكلي للعالم نهاية 2021، في ظل هذا الناتج المحلي الضخم للصين الذي وصل الى 17.6% من الإنتاج العالمي عام 2021 جعلها تتجاوز عن المانيا وبريطانيا واليابان وعلى كثير من الدول وتصل الى المرتبة الثانية في مؤشر الإقتصاد العالمي وكأكبر دولة في الصادرات عالميا ترتبط الولايات المتحدة بإتفاقيات تجارة مع معظم الدول وتقيم الولايات المتحدة الاميركية تحالفات اقتصادية ضخمة وتمتلك احتياطي نقدي يعتبر الاكبر في العالم يدعم الإقتصاد الاميركي بشكل اوبأخر ويؤدي الى استقرار سعر الدولار كل ذلك عزز الإقتصاد الاميركي كقوة اقتصادية عالمية انعكست على استمرارية القوة العسكرية المفرطة الضخمة للولايات المتحدة الاميركية وبقيت الجيش الاقوى في العالم .(تشينغ:2018،ص176)

ثالثا:المؤشر السياسي في تحولات القوة بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين (1991–2022)

ان الصراع الصيني الامريكي كان له ابعاد كثيرة لإستدامة هذا الصراع وتفاقم حدته على الرغم من محاولات ضبط النفس الكبيرةوالمتكررة والتي حاول الطرفان اللذان يملكان قوة نووية واقتصادية وعسكرية ان يقوما بها، فالخلافات السياسية والإقتصادية والعسكرية بين الطرفين كبيرة وكثيرة ومتشابكة يحاول كل طرف النيل من قوة الاخر ونفوذه في العالم فيما تتبع امريكا سياسة منع الخصم من السيطرة على اي جزء من اقليمه، بذلك تمنعها من البروز كقوة اسيوية كبرى تسيطر وتسود على كافة ارجاء شرق اسيا لان الصين تسعى للسيطرة على الصين الموحدة بإنضمام تايوان وسيطرتها على بحر الصين الجنوبي وتوسيع مياهها الاقليمية في المحيط الهاديء وسيطرتها الإستراتيجية على اعدائها في اسيا مثل اليابان وكوريا الجنوبية والهند وتنطلق بعد ذلك لتسيطر على الشرق الاوسط ومن ثم الى العالم العربي وافريقيا، كما شكلت بعض البؤر الساخنة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين احتكاكا دائما مثل تايوان الآنف ذكرها وكوريا الشماليةحيث يعد الخلاف مع كوريا الشمالية خلافا خطيرا وحساسا نظرا لإمتلاك هذه الدولة اسلحة نووية تقوم بتطويرها بإستمرار وتمتلك صواريخ عابرة القارات بالإضافة الى وجود نظام سياسي شمولي قمعي اذا ما تم استعراض صاحب القرار فيه نجد من الممكن ان يرتكب اي حماقة في اي لحظة مع كوريا الجنوبية التي ستدخل من خلالها اميركا والصين في الحرب بشكل غير مباشر اذا ما شعر احد منهما ان الكفة سترجح لطرف احد الكورتين على الاخرى لذلك تعتبر القضة الكورية من اخطر القضايا الخلافية السياسية بين الولايات المتحدة الاميركية والصين وربما تكون هي فتيل شرارة حرب عسكرية مباشرة اوغير ما بينهما اوان تقوم الولايات المتحدة بضربة عسكرية استباقية قوية الى كافة

المنشات النووية في كوريا الشمالية بحيث تستطيع ان تشل القدرات النووية التي من الممكن ان تكون سلاحا خطرا وقاتلا اتجاه الولايات المتحدة الاميركية خاصة ان سيناريوضرب امريكا بالنووي قائم وممكن ان يتحقق في اي لحظة من اللحظات لان الضربة النووية الاولى لمن يملك اويمتص هذه الصدمة وهي قد تدفع الدولة على انهاء الحرب العسكرية، ولاجل ذلكالقضية كوريا الشمالية تشكل خطرا سياسيا بإندلاع صراع كبير جدا قد يدخل العالم كله في حرب عالمية ثالثة ويرتب اثارا سلبية وكارثية على العالم اجمع (ايفاند:2015،ص 41

كما ان بحر الصين الجنوبي يشكل بؤرة ساخنة للصراع الاميركي الصيني ومن المحتمل في اي لحظة ان تتورط اميركا اوالصين في حرب عسكرية مباشرة لأن كثير من حلفاء الولايات المتحدة الاميركية لديهم حدود مع جمهورية الصين الشعبية إما حدود بحرية اوحدود برية، وبالتالي من الممكن ان تقوم احدى هذه الدول بالرد على الصين مما يجعل موقف الولايات المتحدة الاميركية دقيقا ومباشرا إما ان تقود حربا أخرى بالوكالة كما قادت حرب اوكرانيا اوان تتم ادارته عبر دولة أخرى خاصة في منطقة بحر الصين الجنوبي الذي يشكل احد مناطق النزاع التي من الممكن ان تتطور الى نزاع مسلح اوحرب باردة في زيادة ضخ الترسانة العسكرية في البحر الذي يحتوي على ربع القوات المسلحة في العالم

كما شكلت جائحة كورونا اكثر النقاط سخونة في الصراع الاميركي الصيني خصوصا في فترة تولي الرئيس الاميركي دونالد ترامب للولايات المتحدة الاميركية (2017–2021) حيث امطر الصين بوابل من الإتهامات واطلق على الفيروس اسم الفيروس الصيني وقال إن الصين صنعته في مختبراتها واهملت في الاجراءات حتى انتشر الى العالم اجمع واعلن صراحة حين قال على الصين ان تدفع التعويضات المالية لكافة دول العالم هذه الازمة ادت الى تصريحات خطيرة جدا من الجانبين ربما كشفوا من خلالها عن حجم النزاع والصراع والنقاط المختلف عليها وعدم الإلتقاء بسهولة على نقاط الإتفاق التي من الممكن ان تخدم الفريقين في قيادة وريادة العالم بالمقابل اثرت الجائحة سلبا على اوروبا والعالم اجمع وتسببت بخسائر اقتصادية هائلة ادت الى ابطاء النموالاقتصادي العالمي والى ركود هائل قد يصل الى مرحلة الكساد (توماس:2022، ص 91)

شكلت العلاقة الروسية الصينية هاجسا مخيفا لدى الولايات المتحدة الاميركية إذ ان الصين وروسيا التقيا مجددا على نقاط اتفاق كثيرة ومشاريع بين البلدين بالعملة البينية وتعهد بعدم التعامل بالدولار، الامر الذي اقض مضاجع الإدارة الاميركية وبدأ يساورها الخوف من ائتلاف عسكري اواتفاقية دفاع مشترك ما بين الصين وروسيا الإتحادية، الامر الذي يعظم من قوة الصين وقوة روسيا ويجعل من المستحيل اختراقهم الا بحرب مدمرة شاملة للعالم اجمع، لأجل ذلك كانت السياسة الاميركية تسعى ان تحطم التحالفات وتفككها التي تقوم بمواجهتها وتقوم ببناء تحالفات جديدة من خلال العبث بهذه العلاقة ومنع وجود تحالفات عسكرية ما بين البلدين فكانت ادارة حرب بالوكالة ضد روسيا والتي تعتبر الحليف الاقوى لجمهورية الصين الشعبية في حين كانت امريكا على ثقة

ان الصين لن تدخل عسكريا لصالح روسيا تحت أي ظرف من الظروف لأنها تعلم تماما ان مصلحتها باستمرار الوضع الحالي كما هو، وبذات الوقت استطاعت اميركا ايضا ان تبطئ من الإقتصادات والقوى الصاعدة في اوروبا من خلال التأثير السلبي لهذه الحرب التي اثرت على كل العالم بما في ذلك الصين الا الولايات المتحدة الاميركية قد انتعش اقتصادها وزادت قيمة الدولار وحافظت على الإحتياطات الكبيرة سواء اكانت من سلاسل التوريد الغذائية اومن انتاج المواد الزراعية اوحتى الطاقة والنفط،ان هذه الحرب بمثابة تحقيق مجموعة اهداف اهمها ضرب روسيا اقتصاديا وتعطيل مشاريعها مع الصين وكذلك اضعاف القارة الاوروبية التي اصبحت ايضا في صعود مذهل ومتطور، **(مصلوح: 2022 ص 148)**

المطلب الثالث

تحولات القوة العسكرية وانعكاسات تحولات القوة بين امريكا والصين على النظام الدولي

اولا: تحولات القوة العسكرية الصينية ومقارنتها مع الولايات المتحدة الامريكية

الدال العام على مفهوم القوة هوامتلاك الأدوات التي تتيح للدولة الدفاع عن نفسها وتسمح بمقدار قوتها التأثير بالاخرين وارغامهم على سلوك ما يوافق مصلحتها كما يمكنها من التفاوض والتوازن والحصول على افضل نتائج ممكنة فقد بقيت القوة العسكرية المهيمنة والقادرة على حسم الامر وانهاء التفاعل وفرض الواقع على الطرف الاخر ولكن مع تطور القوة اصبحت مجالات القوة متعددة ومؤثرة وقد لا تنجح قوة لوحدها ان كانت في جانب دون اخر فحتماً ستفشل وتخسر المعركة خصوصاً اذا كانت حرب استنزاف طويلة الأمد، وبالتالي تطور مفهوم القوة ليصبح يرمز الى امتلاك الدولة للقوة بشكل شمولي يشمل القوة العسكرية والإقتصادية والسياسية والتكنولوجية والمعرفية والذكية وغيرها لتستطيع تحقيق اهدافها وتعتبر مؤشرات حقيقة تدل على مستوى تقدير القوة للدولة ونجد ذلك في السياسة الخارجية الاميركية سواء اكان للردع اوالهجوم فان القوة تتجمع وتتأهب دون ان تكون مخصصة فقط للدفاع دون غيره بل تكون الجاهزية في اعلى مستوياتها لحين استخدامها المناسب وفقا لما يحتاجه الموقف من قوة كما برزت القوة الذكية كشكل جديد من اشكال القوة حيث تجمع بين القوة الصلبة والناعمة وتؤدى بطريقة مدمجة وبرزت ادارة جديدة للحرب عن بعد عبر الطائرات المسيرة بدون طيار والتي خففت من الخسائر البشرية والمادية وحققت اهداف حساسة ودقيقة وبالتالي فرض الواقع الجديد امتلاك القوة بشكل متكامل لتتطور وتنافس القوى الاخرى عالميا ولربما يفسر ذلك لجوء بعض الدول الى تكتلات اقتصادية اوسياسية اوعسكرية لتعزيز مفهوم القوة الشاملة التي يمكن ان تحسم المعركة بكافة ادواتها وتغطي اي نقص اوضعف محتمل على الرغم من قوة الدولة في المجال ذاته، فنجد ان الولايات المتحدة الأميركية اقامت معظم حروبها بناء على كسب التأثير الدولي وجر حلفائها للمشاركة في الحرب مهما كان نوعها وشكلت قوة عسكرية كبرى وهي حلف النانوفي مواجهة روسيا والصين وكوريا وايران كما مارست سياستها في فرض القوة لمنع اي

كيان دولي اوتحالف من الانفراد بقوة شاملة واضعاف اشكال القوة التي يمكن ان تجتمع بها دون اخرى كروسيا مثلا تملك قوة عسكرية كبيرة واقتصاد ضعيف وقد استطاعت اميركا ادخالها بحرب استنزاف في اوكرانيا من اجل اضعاف قوتها العسكرية بواسطة تدمير قوتها الاقتصادية وتوريطها في حرب بالوكالة مع الدول الكبرى على الاراضي الاوكرانية (كامل:2019،ص 78)

استطاعت الصين عبر تاريخها بناء جيشا قويا يستطيع ان يقاتل بكل شراسة حيث كان اهتماها دائما تسليح الجيش واعداده وتواجده على المناطق البرية نتيجة للغزوات التي كانت محتملة عليها من المغول والهال والروس، لم تكن القوات الصينية قوية ابدا في السيطرة على البحر ولم يكنبيوم من الايام ضمن الحسابات العسكرية لهافقبل تسلم القوميين ثم الشيوعين الحكم في جمهورية الصينانتهج الزعيم الصيني السابق زيامين نهجا فيه الهدوء والحكمة وبناء القدرات الإقتصادية ثم العسكرية لتتلوها على الفور باقي القدرات السياسية والثقافية والإيدولوجية،حيث استطاع توجيه ادارته والحزب الى ان الحرب القادمة ستكون مليئة بالتقنية والتكنولوجيا والتطور ولن تكون حرباتقليدية كما كانت، لأجل ذلك حسم الصينيون امرهم بإتحاه تطوير واعادة هيكلة الجيش والتوجه بحرفية وطاقة ليصبح جيشا منافسا على مستوى العالم فقامت ادارة زيامينين بتطوير الجيش وتحديثه حتى وصل تعداده الى سبعة مليون شخص تقريبا ولكن عندما جاء شي جين بينغ الى الحكم (2008 – 2023) اعرب عن رؤيته عام 2013 بأن هذه القوى الإقتصادية الصاعدة الضخمة بحاجة الى ترسانة عسكرية متطورة قادرة على حمايتها في اي وقت واي ظرف، فقام بينغ بالبدء في اعادة هيكلة القوات المسلحة الصينية ابتداء من ادارة الجيش حيث تسلم الحكم وامامه جيش تعداده سبعة ملايين عنصر لديه اختلالات ادارية وقيادية ومنازعات بين قادته ولا يوجد فيه التطوير الكافي ليصبح قوى متحولة تستطيع ان تقف امام جيش مثل جيش الولايات المتحدة الاميركية فعمد ابتداء الى التدخل بإدارة الجيش عبر تشكيل لجنة مركزية نصب نفسه عليها رئيسا وبالتالي انهى الخلاف الذي كان بين العسكر والحزب بطريقة ذكية بحيث اصبح هوالرجل الحزبي رئيس الدولة يرأس اللجنة المركزية التي ترأس الجيش فأصبح هوقائدا عاما للقوات المسلحة وبدأ بخطط تنظيف وتطهير الصف الأول والثاني والثالث بالقوات المسلحة الصينية واخرج معظم الفاسدين ووضع قوانين عسكرية صارمة (شيهان:2015،ص56)

فوحد بينغ صفوف الجيش واظهر عقيدة الدفاع عن جمهورية الصين الشعبية، وبدأ بالتعويض والإحلال التكنولوجي والتقني مكان العدد البشري الهائل فقام مباشرة بالبدء بتسريح عدد من الجيش بطرق ذكية عبر سنوات ما يقرب الى 3 مليون عنصر اويقل عن ذلك واستبدل هذه الأعداد بتقنية جديدة وتكنولوجيا متقدمة وانفاق هائل على تطور الجيش وصل عام 2021 الى ما يقارب اكثر من خمسة عشر ضعفا للإنفاق الذي كان عليه عام 2013 ليصل بمجمله الى 650 مليار دولار الإنفاق على الذكاء الصناعيوالقوى الصاروخية

والغواصات والطائرات الموجهة وما يستطيع ان يصنعه اويشتريه من الخارج بالإضافة الى تعزيز القوى النووية التي تعتبر انها تشكل درعا امام اي هجوم اميركي محتمل واسع النطاق

كما اعاد تأسيس سلاح البحرية الذي تم ايقافه وتسريحه وحله عام 1957 لينشأ بذلك سلاح بحري قوي جدا اصبح قادرا على ان ينتشر عبر اسطول كبير ببحر الصين الجنوبي والمحيط الهادي كما استطاع ان يمتلك فيه حاملتين للطائرات والعديد من الجزر الصناعية التي اقامها وقوى صاروخية هائلة امتدت على طريق الحدود البحري في بحر الصين الجنوبي ويكون تشي بذلك قد اسس قوة صاروخية وبحرية ووحدات الذخائر الموجهة والحرب الإلكترونية والحرب المتقدمة التكنولوجية كالطائرة بدون طيار والصواريخ التي تحمل رؤوس نووية العابرة للقارات واسلحة الدفاع الجوي الذكية والتي من الممكن ان تحمي الحدود وان تحمي المناطق البرية كما اسس تشي قوة الدعم الإستراتيجي التي اوكل اليها شؤون الحرب الإلكترونية وكل ما يتعلق بصراع الفضاء وخصص لها موازنة ضخمة تفوق ثلث الإنفاق العسكري على الإستراتيجية الجديدة وبذلك تكون القوات المسلحة الصينية قد طورت الجيش بشكل احترافي واصبح من الممكن ان يقترب من منافسة الجيوش الأقوى في العالم بما فيها الولايات المتحدة الأميركية وهذا جاء متوافقا مع وثيقة الدفاع الصينية التي اصدرتها عام 2015 التي تضمنت سياسة الصين العسكرية الخارجية ووضحت دور القوات المسلحة الصينية في حفظ المصالح الصينية في العالم وحماية اقتصادها وطرق التجارة بالإضافة الى حماية خطوط الطاقة وكل ما يعتبر مصلحة قومية للصين وبذلك تكون قد أنشأت سببا لحماية مبادرة الحزام والطريق التي اعلنتها بعد نحوخمسة اعوام من اعلان وثيقة الدفاع(جيا:2017،ص129)

وعلى الرغم من كل هذا التطور الا ان الدراسات والإحصائيات تشير الى تقدم الولايات المتحدة عسكريا في معظم الأصناف اذ يوضح هذا الجدول هذه الفروق(GLOBL FIREPOWER:2023):

وجه المقارنة	اميركا	الصين
عدد الجيش	2.400 فردا	2.700 فردا
عدد الطائرات الكلي	13233	3260
طائرات مقاتلة	1965	1220
طائرات نقل	945	246
طائرات تدريب	2765	405
طائرات مهام خاصة	749	1159
طائرات هيليكوبتر	5436	.....
عدد المطارات	13514	507

اما القوة البرية فلا زالت الولايات المتحدة تتفوق بفارق كبير عن بكين والجدول التالي يوضح ذلك:

وجه المقارنة	الولايات المتحدة الامريكية	جمهورية الصين الشعبية
عدد الجيش	2.400 مليون فردا عامل واحتياط	2.700 مليون فردا عامل واحتياط
الدبابات	6100	3205
المركبات	40 الف	35 الف
المدافع	2840	3139
قواعد الصواريخ	1365	2250

((2022:GLOBL FIREPOWER)

اما القوة البحرية فقد طور الصين سلاح مشاة البحرية بعد اعادة الهيكلة وركز في صناعته وامتلاكه على تطوير الأسلحة البحرية التي قد تعزز قدرات الصين في بحر الصين الجنوبي والمحيط الهادي وتدعم سيطرتها على طرق الحزام البحري وهذا الجدول يوضح الفارق بين القوة البحرية الاميركية والصينية حيث يظهر تفوق الصين في عدد القطع البحرية والغواصات والزوارق وكاسحات الالغام بينما تبرز الولايات المتحدة في الاسلحة الاكثر حسما للمعركة فتتفوق بشكل كبير باعداد ونوع المدمرات والسفن القتالية وحاملات الطائرات وعدد المواني‌ء والغواصات خصوصا النووي(2023:GLOBL FIREPOWER)

وجه المقارنة	اميركا	الصين
عدد القطع البحرية	490	777
حاملات الطائرات	11	2
الغواصات	68	79
المدمرات	92	50
السفن القتالية	91	72
الزوراق	13	113
كاسحة الالغام	8	36
عدد الموانئ	35	22

كما تتفوق الصين في عدد السكان والذي يصل الى مليار ومائتي الف على سكان الولايات المتحدة الاميركية بنحو3 اضعاف اذ يبلغ تعداد سكان الولايات المتحدة قرابة 340 مليون نسمة وتتقارب المساحات العامة لكل دولة اذ تبلغ مساحة الولايات المتحدة الاميركية 9.826675 كيلومترمربع فيما تبلغ مساحة الصين 9.596961 كيلومتر مربع، اما القوة الأهم والقادرة على تغير المعادلة في لحظة ما كما غيرتها في الحرب العالمية الثانية وهي القوة النووية اذا تتفوق الولايات المتحدة الاميركية بفارق كبير في عدد الرؤوس النووية حيث تبلغ 7200 راس نوويا مقابل 260 رأسا نوويا صينيا بالإضافة الى الخبرة الميدانية الاوسع والتي تدعم التكنولوجيا المتقدمة في تطوير واستخدام السلاح النووي ((2022:GLOBLFIREPOWER) (توماس:2022،ص232)

ولكن الصين تقدمت خطوة في مجال الاتصالات في اختراعها وتطويرها لنظام 5G الذي عزز من قدرة استخدام الذكاء الصناعي ووفر سرعات هائلة في نقل البيانات وقدرته على اختراق معظم الحواجز وتوصيل شبكة قوية سريعة، وادى ذلك الى استفزاز الإدارة الاميركية لما تشكله خطوة هواوي من خطورة على الإقتصاد الاميركي وعلى المعلومات الإستخباراتية العسكرية الاميركية اذ اعتبره الرئيس دونالد ترامب اختراقا للجيش الاميركي واصدر بشأن ذلك عددا من القرارات ومن ضمنها حجب مواقع وتطبيقات هامة عن الجوالات الصينية ومنع تداول مواقع صينية على الشبكات الاميريكية واصدر مذكرة اعتقال لعدد من ادارات شركة هواوي من ضمنها المديرة التنفيذية (عبد النبي:2019،ص91)

ثانيا: تحولات القوة بين امريكا والصين واثرها على النظام العالمي والدولي

ان القوة في النظام الدولي تعني البقاء والسيطرة والهيمنة والحفاظ على المركز الدولي المتقدم اذ تحكم القوة وتحولاتها في النظام الدولي عدة فرضيات من اهمها ما جاء به هانز مورغنثاو Hans Morgenthau مؤسس المدرسة الواقعية وجون ميرشايمر بفرضياته الخمس لإمتلاك القوة في كتابه "مأساة سياسة القوى الكبرى" واسباب اصرار الدول على امتلاك القوة الكاملة اوجزء منها وكيف يمكن ان تتحول هذه القوى من دفاعية الى هجومية ولا سيما انه يقيم فرضياته على ايمانه ان العالم فوضوي غير آمن،بحيث تمنح هذه الصفة اللاعبين في النظام الدولي الفرصة لإتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على قوتهم وتطويرها ليضمنوا بقاءهم اولاً وهذا يجعلها حتما تمتلك قوى متشابهة اومتنافسة اومتقاربة بين الدول الكبرى تجعل من حقيقة الحرب اذا وقعت دماراً شاملاً قد تنهي جميع اطراف المعادلة وفي ذات الوقت لا يمكن ان تبقى الدولة في هذا النظام الفوضوي تعتمد على حسن النوايا والمسامحة وحسن الظن بالاخرين، بل فرضيته تقول انه لا احتمال للتكهن بالنوايا في النظام الدولي اوالإعتماد على المشاعر والحكم بحسن التصرفات وابداء حسن التعامل، وإن الحصول على القوة هوالعمل الوحيد الذي يمكن ان يواجه النوايا السيئة لانه لا يوجد سبيل للتعرف على نوايا الخصم اوالجار اوالمنافس في النظام الدولي.

حيثإن النظامان الدولي والعالمي هما نظامان تشكلان بفعل النسق الدولي والديناميكية المستمرة للاعب الدولي الاساسي وهوالدول وان النظام الدولي لا توجد به قوة زاجرة اوحكومة دولية قادرة على ضبط توازن القوة بين مكونات هذا النظام على الرغم من وجود هيئة الامم التي تستطيع استخدام البند السابع من اجل تحقيق الامن والسلم الدوليين بالقوة، ولكن ضمن محددات اثر القوى الخمس في مجلس الامن ووفق مصالحها لأن غياب القوة الزاجرة في ميثاق الأمم المتحدة باستثناء البند السابع تجعل من قدرات المنظمات الدولية على تنظيم العلاقات الدولية ضعيفة ومحدودة بمواجهة دول المركز في مجلس الأمن وقوته، ولا تستطيع فرض قرارتها الا حينما تكون مدعومة من الدول المهيمنة وابرزها الولايات المتحدة الأميركية وبالتالي فإن هذا الجهد الكبير في انشاء هذه

المنظمات يبقى رهين المكاتب والأدراج ما لم يملك القوة الدولية اللازمة للسيطرة على الفوضى والنزاع وارعاب الدولة اوالدول وفرض القانون بالقوة الزاجرة ان النظام الدولي يعيش ضمن تقارب مصالح عليا يحكمها التوازن والرعب فعلاقاته مختلفة وليس متساوية بين جميع الدول ولا تتقارب بالشكل اوالمضمون ولا تتكافئ في القوة والتمتع بالثروة وامتلاكها كما ان القانون الدولي الذي يشكل بالفعل العرف والإتفاقيات والمواثيق الدولية لا يمكن ان ينظر اليه بشكله الفاعل ما دام تستخدمه القوى الكبرى كيف ارادت فنرى ازدواجية القانون بين العراق والكيان الصهيوني واستخدام القوة الدولية لتحرير دولة في الوقت الذي تدعم وتؤيد الإحتلال الصهيوني لأرض فلسطين .الا ان هنالك ثمة توازن قد يحصل نتيجة لحرص الدولذاتها على امتلاك قوتها ومحاولتها دائما منع دولة بعينها ان تتفوق في النظام الدولي اوالسيطرة عليه(الطراونة:2018،ص2)

1- لقد توصلت الدراسة الى ان الولايات المتحدة الأميركية تحاول دائما عدم الاكتفاء بتنمية قدراتها وقوتها وتعظيم معرفتها وعلمها وزيادة اسطولها العسكري وزيادة التحالفات العسكرية وسيطرتها على الأسواق والإقتصاد، الا انها تعمل على محاولة ابطاء الخصم ومنع تقدمه سواء في المسار الإقتصادي اوالعسكري اوالمعرفي اوالتكنولوجي والحد من قدراته حتى لا يصبح هومنافس كدولة بعينها كما بينت الدراسة من خلال بحثها في العلاقات ما بين الولايات المتحدة الأميركية وجمهورية الصين الشعبية والبحث في المؤشرات الإقتصادية والسياسية والعسكرية ان هنالك تقدما واضحا وتحولا كبيرا جدا في ميزان القوى في جمهورية الصين الشعبية خلال العشرين عام الماضية وكذلك عسكريا تقدمت لتكون الجيش الثالث في العالم بعد ان كان جيشها يصنف من جيوش العالم الثالث

2- كما بينت الدراسة ومن خلال المؤشرات التي استهدفتها الى ان الصين اصبحت تأخذ موقعا سياسيا عالميا مؤثرا في السياسات الدولية رغم سياستها الصامتة وباتت تؤثر بشكل كبير جدا على بعض التحالفات الموجودة بحيث استطاعت مثلا دعم روسيا وتنمية علاقاتها بدول الخليج العربي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وايران ايضا وكوبا وكوريا الشمالية وقامت بهذا نتيجة لوجود مكانة دولية احدثها التحول في ميزان القوى الإقتصادي والتحول في ميزان القوى العسكري والتكنولوجي والتقني لانها دولة اصبحت تمتلك الى حد ما القوة الشاملة

3- كما توصلت الدراسة الى ان جمهورية الصين الشعبية التي حصلت على مقعدها في مجلس الأمن من تايوان اصبحت هي المنافس الأضخم والأكبر للولايات المتحدة الأميركية واصبح التنافس بينهما على تايوان لتصبح القضية المركزية التي قد تصل في لحظة ما الى صراع ينتهي بالحرب على الرغم من انه في كل حين يصعد التوتر بينهما على تايوان ثم يعود الى الهدوء نتيجة للادراك العقلاني للدولتين للنتائج الكارثية للحرب المباشرة فتنخفض احتمالية نشوب حرب مباشرة بينهما وقد بينت الدراسة ان مصالح الولايات المتحدة

الأميركية في هذه الجزيرة مصالح وجودية واستراتيجية لا يمكن ان تقبل وجود الصين الشعبية فيها في اي حال من الأحوال، كماتوصلت الى ان زوال الحكومة التايونية على هذه الجزيرة اواتحادها مع الصين يعني خسران قوة استراتيجية هائلة للولايات المتحدة الأميركية ومنحها بسهولة الى جمهورية الصين الشعبية العدوالواضح للولايات المتحدة الأميركية.

4- كما اوضحت الدراسة ان التقدم الصيني اصبح قريبا جدا في النواحي الأقتصادية والعسكرية والتكنولوجية من الولايات المتحدة الامريكية، ويساوي اويزيد في بعض التفاصيل من القوى الإقتصادية والعسكرية التي ناقشتها الدراسة ولكنها في المجمل لا تزال الولايات المتحدة الأميركية متقدمة على الصين في الإقتصاد وفي معظم اوجه المقارنة العسكرية لكن هذا لا يعني ابدا ان الصين بعيدة عن التفوق على امريكا اوضعيفة بل على العكس اصبحت تمتلك قوى هائلة ونظام اقتصادي كبير جدا واستطاعت من خلال هاتين القوتين العسكرية والإقتصادية ان تبدأ بفرض مبادرات لها على مستوى العالم ومن ذلك مبادرة الحزام والطريق وان تؤيد وتنشيء تجمعات مثل تجمع بريكس وتحالفات مثل التحالف مع روسيا وبالتالي اصبحت الصين تمثل هاجسا خطيرا جدا ومقنعا ان يكون منافسا للولايات المتحدة الأميركية لا سيما ان الصين تمتلك قوى نووية من الممكن اذا بدأت الحرب ان تشكل هي الضربة الإستباقية النووية التي قد تجعل الولايات المتحدة الأميركية تخسر ما نسبته 25 % من قوتها واستعدادها .

5- توصلت الدراسة الى ان هذا التنافس هوصراع حقيقي في كافة اشكال القوى الشاملة التي من الممكن ان تحدث تغيير في لحظة ما، لكن قد لا يكون ذلك قريبا اووشيكا وعلى الرغم من احتمال ان تشتعل الحرب فجأة ولكن ليس من تايوان بل من كوريا الشمالية اومن اي منطقة من بحر الصين الجنوبي نتيجة للتوتر والخلاف الشديد ما بين الدولتين وعندها اذا وقعت الحرب لابد ان تتغير مراكز القوى دوليا فالصين اذا دخلت حرب كونية فانها مرشحة للعودة الى مراحل ابتدائية سابقة اقتصاديا وعسكريا كما ومن المحتمل ايضا ان يذهب نجم اميركا لتصبح دولة من الدول الكبرى ولكنها ليست الدولة القطبية الوحيدة

6- ان الدراسة توصلت الى ان موازين القوة اصبحت تعني الشمول وليس قوة واحدة بعينها وجمهورية الصين الشعبية التي طورت من ادواتها وبحثها العلمي وقواتها العسكرية ومصانعها وطبها وعلومها وثقافة شعبها وتطوير سكانها ومناطقها اصبحت دولة منافسة وتشكل خطرا وشيكا على الولايات المتحدة الأميركية نظرا لامتلاكها القوة الشاملة، ولكن لا زالت القوى الأميركية بمجملها هي قوى متقدمة على القوى الصينية سواء في البحث العلمي اوالطب اوالقدرات العسكرية بشكل عام على الرغم من تفوق الصين في بعض الدالات في المؤشرالعسكري لكن بشكل عام الولايات المتحدة الاميركية تمتلك قوة اكبر واشمل من قوة الصين وكذلك

الإقتصاد في مجمله لازال الإقتصاد الأميركي هوالمحلق والمتقدم على الرغم من قرب الصين من تخطي اميركا اقتصاديا

7- كما توصلت الدراسة الى إن التقدم الشمولي التي تقوم به جمهورية الصين الشعبية بموازاة تقدم اوروبي في الإتحاد الاوروبي والمانيا وفرنسا كدول وكذلك ايران وروسيا الإتحادية واليابان يشير الى احتمالية تطبيق احد نماذج كابلن الستة والتي من الممكن تحقيقها فيما اذا تقدمت هذه القوى وبقيت الولايات المتحدة الأميركية في مكانها ولم تتراجع في مؤشرات القوة قد يؤدي الى تحول العالم للشكل الأول الذي طرحه كابلن في نماذجه الستة وان الشكل الذي وصلت اليه الدراسة من نماذج كابلن هوعالم متعدد الأقطاب فيه توازن في القوى تحكمه مجموعة دول من الممكن ان يؤدي في العالم الى رخاء وسلام لدى الدول المتوسطة والصغيرة ومن الممكن ايضا ان يستمر الى مدد زمنية اكبر لطالما بقيت هذه الدول قادرة على الحد من تطور دولة بعينها لتصبح دولة قوية قادرة على السيطرة على العالم دون غيرها كما حدث مع الولايات المتحدة الاميركية لأنها اصبحت دولة وحيدة من دون منافس واصبحت هنالك سياسة وحيدة وبالتالي ان موازين القوى قد اختلت في العالم نتيجة احادية القطبية.

8- كما توصلت الدراسة الى ان انعكاس هذا التحول على النظام الدولي واثره على شكل النظام العالمي من الممكن ان يتخذ شكل متعدد الأقطاب في ظل صعود الصين ودول اخرى قد تصل الى مستوى قريب في القوة الشمولية من الولايات المتحدة الامريكية، يولد مخاوف كبيرة من وجود قوة كبرى في العالم تمتلك الترسانة النووية والعسكرية هي دولة قمعية الى حد ما تحتكم لنظام شمولي لا يوجد به ديمقراطية اوحرية كافية واحترام حقوق الإنسان وحقوق الدول وجوارها، وبالتالي إن وصول الصين الى مراحل متقدمة اوقوى مؤثرة في النظام الدولي يؤثر حتما بشكل اوبآخر على تسلط بعض رؤوساء الدول على شعوبها اوعلى زيادة القمع في الدول النامية نتيجة لسيادة هذا النظام الذي سيؤيد بالنتيجة آليته في الحكم والكيفية التي يمكن التعامل فيها داخل دولته بشكل طائفي اوقمعي وهذا من الممكن ان يؤثر سلبيا على الحريات العامة لدى الكثير من الدول خصوصا دول العالم الثالث التي لا تتمتع اساسا بحريات كبيرة اوديمقراطيات مستقرة ويحتكم بعضها الى انظمة شمولية .

9- كما اوضحت الدراسة ان ذلك سيؤدي الى وجود معسكرات شرقية وغربية وربما اوروبية ومتوسطة بين دول العالم تضم تحت اجنحتها دول راغبة في التبعية اودول قوية تتعامل وتتحالف معها وبالتالي من الممكن ان ينقسم العالم ايضا الى متعدد الأقطاب كما هوالحال في النظام العالمي بحيث تصبح هنالك دول تابعة لأميركا ودول تابعة للصين ودول تابعة لأوروبا وروسيا وهكذا، ومن الممكن ان تصعد دولا اخرى لا زالت في كنف الإعداد والتطوير خاصة انها تمتلك الأسلحة النووية ومنها الهند وباكستان وتركيا التي تحاول ان

تعود لهيمنتها وسيادتها على المنطقة العربية بشكل جديد وفي مواجهتها ايران التي تحاول امتلاك السلاح النووي، وايضا في الاقليم الكيان الصهيوني الذي يمتلك ايضا سلاحا نوويا فعالا وجيشا متقدما ويغتصب ارض فلسطين بالقوة .

10- توصلت الدراسة ايضا الى وجود انعكاس اقتصادي على النظام الدولي نتيجةلتحولات القوى ما بين الولايات المتحدة الاميركية وجمهورية الصين الشعبية فقد بدأت اثارها مبكرة منذ قرابة خمسة عشر عاما، وبدأ السوق العالمي يتأثر بتقدم الصين اقتصاديا وتراجع الإقتصاد الاميركي نسبيا وانعكس على النظام الاقتصادي العالمي والتنافس الاقتصادي بينهما بعد تعاظم الصناعات الصينية في مجال الاتصالات والسيارات والاسلحة والتكنولوجية مما ساهم بارجحة اسعار العملات والتسبب في نكسات اقتصادية انعكست على العالم اجمع وادى بالولايات المتحدة لاتخاذ اجراءات من ضمنها رفع الفائدة من المركزي الامريكي عبر سلسلة تجاوزت فيها بالسنة الواحدة الاربع مرات على القروض وبالتالي اضفى هذا الصراع الإقتصادي الصيني الاميركي انعكاسا واضحا على النظام الإقتصادي العالمي لا سيما في الازمات التي واكبت العالم مثل جائحة كورونا حيث استطاعت الصين ان تتقدم بخطوات بإتجاه الإقتصاد الاميركي في حين ان الإقتصاد الاميركي لم يتقدم بالصورة التي كان يجب ان يتقدم بها خلال حقبة كورونا، كما اثرت سياسات زعماء الدولتين سواء الاميركية اوجمهورية الصين على النظام الإقتصادي الامر الذي ادى الى رفع الأسعار وزيادة الغلاء وفرض الضرائب وذلك كان بصورة جلية وواضحة في فترة حكم ترامب عندما فرض الضرائب والجمارك على البضائع الصينية وكذلك على النافتا وغيرها من الدول التي من الممكن ان تضيف دخلا للولايات المتحدة الاميركية وتحمي الصناعات الاميركية على الرغم من مبدأ التجارة الحرة اوالمفتوحة هومبدأ اميركي بحت،وردت عليه الصين بالمثل وفرضت ضرائب على الصادرات الزراعية كفول الصويا وعدد من الصادرات الاميريكية، اما اذا تطور الاقتصاد الصيني وتقدم على الإقتصاد الاميركي واصبح ايضا في الذروة عالميا فإن ذلك سيمنح العالم انعكاسا جديدا اذا وصلت الصين الى السيادة والريادة متعددة القطبية بلا حرب ولا قتال ولا نزاع وهذا مستحيل بالطبع، سيوفر بالتأكيد رخاء وطفرة اقتصادية اشبه بالثمنينات لكن اذا كان وصول الصين سيحمل معه المزيد من القنابل والمدافع والهجوم العسكري فمن المؤكد ان التراجع في النظام الإقتصادي سيكون هوالنتيجة الاكيدة لهذا الصراع ما بين هاتين الدولتين

ثالثا السيناريوهات القادمة للصراع الاميركي الصيني وانعكاسه على النظام الدولي

وضعت الدراسة اربعة سيناريوهات مستقبلية لمحاولة قراءة المشهد المستقبلي لهذا الصراع مسترشدة بما وصلت اليه من نتائج وتحليل نستعرضها فيما يلي:

-السيناريوالاول: (وصول الصين الى السيادة بشكل سلمي وهادئ)

بالطبع هذا السيناريولن يمر مرور السلام اميركا ستعمل بإجتهاد كبير جدا على منع الصين من الوصول الى الإقتصاد رقم واحد في العالم وعلى ابطاء تقدمها وتصنيعها العسكري وعدم حصولها على التكنولوجيا المتقدمة

-السيناريوالثاني: (نشوب حرب غير مباشرة عبر دولتين متنازعتين)

ان هذا التحرك السياسي الاقتصادي العسكري لجمهورية الصين الشعبية قد يأخذ الولايات المتحدة لتنفيذ سياستها العالمية بما استخدمته طيلة هيمنتها على العالم عن طريق الحروب غير المباشرة التي من الممكن ان تثيرها اوتدعمها من اجل ابطاء الصين واعادتها عقودا للوراء سواء من الناحية العسكرية اوالناحية الإقتصادية اوحتى التكنولوجية

-السيناريوالثالث: (ادارة حرب مباشرة مع الصين من خلال دولة قوية عدوة لها)

ربما تسعى الولايات المتحدة الامريكية واستنادا الى ما وصلت اليه الدراسة الى ادارة حرب مباشرة مع الصين من خلال دولة قوية عدوة لها وليس من خلال اشتباك بين دولتين وتتدخل الصين كطرف داعم مثل سيناريوكوريا الشمالية انما ادارة حرب مباشرة مع الدولة المرشحة الكبرى لهذه الحرب وهي الهند

- السيناريوالرابع: (الحرب المباشرة بين القوتين العظميين امريكا والصين من تايوان)

ان هذا هوالسيناريوالاخطر والاصعب والابعد توقعا وهوخوض حرب عسكرية مباشرة ما بين الولايات المتحدة والصين على جزيرة تايوان لا محالة، ذلك لأن تايوان تشكل اهمية استراتيجية بالغة للولايات المتحدة لا بل يقوم استمرار تطور وجود الولايات المتحدة الاميركية العسكري والتقني على المصانع المتواجدة في جزيرة تايوان التي تسعى الصين دائما وابدا لضمها، فاذا حاولت الصين ضمها بالقوة العسكرية – ولا تعتقد الدراسة انها ستحاول ذلك _ ستقوم الولايات المتحدة الاميركية بتوجيه فوهات بنادقها وطائراتها وحربها العسكرية والسبرانية والجرثومية وربما النووية الى جمهورية الصين الشعبية

Abstract

Conflict and Power Shifts between the United States of America and the Republic of China Popularity and Repercussions on the Global System (1991-2022)

By: Basem Issa Ahmed TlilanAl-Saleem

The purpose of this Study is to identify the impact of the conflict and power shifts between the United States of America and the People's Republic of China and its repercussions on the global system after its transition to unipolarity until 2022. To achieve this purpose, the Study began reviewing the relations between them, divided into three stages.

First: From the establishment of the People's Republic of China until the end of the bipolar system (1945-1991),

Second: (The emergence of the new global system 1992-2016)

Third: (The stage of progress of the conflict 2017-2021).

Then, I examined the power shifts between them through their economic, political and military indicators in order to find out the extent of the impact of this transformation and the conflict between them on the form of the global system. In its last chapter, the Studyanswereditsquestions and showed its findings. In its conclusion, the Study developed (4) possible scenarios based on the Study's findings ،The approach of analyzing global systems is also used in the Study to present and discuss the nature of global interactions between the United States of America and the People's Republic of China within the behaviors of major countries in cooperation and conflict.

The decision-making approach is also used to Study the nature of decisions issued by the countries under Study to explain how decision-makinganditsoutcomesarewithinconflictiveand cooperative behaviors that affect the global system

The thesis posed the following main question: What are the indicators of power shifts in the conflict between the United States and the People's Republic of China as an global variable and how much does it reflect on the global system? And the following sub-question:

Will conflict and power shifts between America and China change the shape of the global order to a flexible multipolar or bipolar one?

هوامش ومصادر ومراجع الدراسة

1- الخزرجي، ثامر كامل (2005)، **العلاقات السياسية الدولية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، (الاردن عمان)
2- كبة، صباح عبدالرزاق (2018)، **الرئيس والكونغرس والقرار السياسي الخارجي الاميركي**، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، (لبنان بيروت)
3- راي، ابادو(2020)، **استخدام القوة في العلاقات الدولية**، وكالة الصحافة العربية، الهرم، ط1، (مصر الهرم)
4- عطوان، خضر عباس (2010)، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، (الاردن عمان)
5- دراسة (حسين، 2021) بعنوان: (العلاقات الأميركية الصينية ما بعد جائحة كورونا)
6- دراسة (الجمل ، 2020) بعنوان: (الصراع الأميركي الصيني وأثره على النظام الدولي)
7- دراسة (الحباشنة،2011) بعنوان:(العلاقات الأميركية الصينية الثلاثة عقود الماضية 1979 –2009
8- بريستون ، اندرو(2021)، **مقدمة مختصرة في العلاقات الخارجية الاميركية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة، ط 1، (قطر الدوحة)
9- معوض، علي جلال (2019)، **مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية**، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ط1، (مصر القاهرة)
10- البديري، كرار (2015)، **الصين بزوغ القوة من الشرق**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، ط1، (لبنان بيروت)
11- دانييل بورشتاين وارنيه دي كيزا (2001)، **التنين الاكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين**، عالم المعرفة، الكويت، ط1 (الكويت)
12- لينغ، جانغ يون (2017)، **الحزام والطريق:تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ال 21**، دار صفصافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، (مصر القاهرة)
13- خوري، إميل (2016)، **صراعات الجيل الخامس**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ابوظبي، ط 1، (الإمارات العربية المتحدة ابوظبي)
14- الخالدي، انور فاضل (2021)، **العلاقات الاميركية الصينية**، دار الوفاق للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، (السعودية الرياض)
15- توماس، فيكتور توماس (2022)، **امبراطورية في حالة تراجع:الولايات المتحدة الاميركية بين الماضي والحاضر والمستقبل**، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط 1، (قطر الدوحة)
16- ييوي، وانغ (2020)، **الصين تربط العالم ؛ الخلفية التي تستند اليها مبادرة الحزام والطريق**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط 1، (لبنان بيروت)
17- تشينغ، يانغ يان (2018)، **الخطط الينية حول الإقتصاد العالمي**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، (لبنان بيروت)
18- ايلاند، ايفاند (2015)، **اميركا ومخاطر مواجهة الصين**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، ط1
19- توماس، فيكتور توماس (2022)، **امبراطورية في حالة تراجع:الولايات المتحدة الاميركية بين الماضي والحاضر والمستقبل**، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط 1، (قطر الدوحة)
20- حسن، عمر كامل (2019)، **الاتجاهات المستقبلية للسياسة الخارجية الاميركية**، دار الخليج للنشر والتوزيع عمان، ط 1، (الاردن عمان)
21- شيهان، مايكل (2015)، **توازن القوى: التاريخ والنظرية**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، (مصر القاهرة)
22- جيا، تشانغ ياي (2017)، **التجربة الصينية الماضي والحاضر والمستقبل**، العربي للنشر والتوزيع، عمَان، ط1، (الاردن عمَان)
23- توماس، فيكتور توماس (2022)، **امبراطورية في حالة تراجع:الولايات المتحدة الاميركية بين الماضي والحاضر والمستقبل**، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط 1، (قطر الدوحة)
24- عبدالنبي، سيد محمد (2019)، **صراع الامم وحروب الجيل الخامس**، وكالة الصحافة العربية ناشرون، القاهرة، ط1، (مصر الجيزة)
25- الطراونة، مخلد (2020)، **المدخل لدراسة المنظمات الدولية**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمَان، ط1، (الأردن عمَان)

التقارير

1- GLOBL FIREPOWER)(2021:
2- GLOBL FIREPOWER)(2022:
3- GLOBL FIREPOWER)(2023: